

مادي أو غيره من الموارد لمنظمات مصنفة بأنها إرهابية أجنبية مثل حماس أو لمنفعتها يمكن أن يشكل مخالفة للقوانين المدنية والجنائية الأميركية وقد يؤدي إلى الغرامة والسجن.

## وثيقة رقم 164 :

مقابلة مع موسى أبو مرزوق حول تشكيل حكومة التوافق<sup>164</sup> [مقتطفات]

25 حزيران/ يونيو 2011

• لماذا تأجل اللقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي في حركة حماس خالد مشعل بعدما اطمأن الفلسطينيون إلى أن المصالحة باتت على قاب قوسين أو أدنى؟ وهل ذلك مؤشر إلى تعثر أو فشل في ملف المصالحة؟

- الاجتماعات التي عقدتها حركتنا فتح وحماس لدراسة ملفات المصالحة كانت تسير بشكل لا بأس به. ولكن النقطة الجوهرية التي كانت حاضرة دوماً لدى الأخوة في حركة فتح كانت تتمثل في ملف الحكومة الفلسطينية، وعنوانه، بالنسبة إليهم، شخص رئيس الوزراء. توافقنا في البداية على أربعة أسماء، يكون من بينها خيار الرئيس، ثم اقترح الأخوة في فتح ألا تكون هذه الخيارات نهائية، وقد أضافوا اسم سلام فياض، غير أن الحوارات أفضت إلى استبعاد من يوجد عليهم تحفظ من قبل أحد الفريقين، ومن بين هؤلاء سلام فياض. ما حدث لاحقاً، أن الأخوة في فتح قالوا إنهم غير مفوضين للحوار حول هذه الأسماء، ما استدعى عقد لقاء بين الرئيس عباس والأخ خالد مشعل، وذلك باقتراح من حركة فتح، لكن الاتصالات التي جرت قبل عقد الاجتماع أثارت تساؤلات حول احتمالات نجاحه، خاصة أن الرئيس أبو مازن ما زال يرى أن اسم فياض يجب أن يكون مطروحاً في الحوار، ولذلك، فقد ارتأت حركة فتح تأجيل الاجتماع خشية عدم نجاحه، وقد وافقنا على ذلك، من منطلق حرصنا على نجاحه أيضاً.

المشكلة الثانية التي جعلت اللقاء يتأخر، كانت في قول أبو مازن بأن "هذه حكومتي... ومن حقي اختيار رئيس الوزراء". نحن نرى في ذلك قفزاً على ما تم الاتفاق عليه في جلسات الحوار. ففي ملحق التفاهات، تم الاتفاق بوضوح على تشكيل حكومة من كفاءات فلسطينية، وأن يجري اختيار رئيسها وأعضائها بالتوافق لكونها حكومة توافق وطني.

من الناحية القانونية، لا شك في أن تسمية رئيس الوزراء هي من حق الرئيس أبو مازن، ولكن ذلك يقابله حق آخر، وهو أن رئيس الوزراء لا بد أن يحصل على الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني قبل أن يقسم اليمين، وهذا بدوره أصبح، بموجب التفاهات، أمراً توافقياً وليس قضية تتحكم بها الغالبية. وبذلك نحن نرى أن من حق الرئيس عباس أن يرشح رئيساً للوزراء، ولكن من حق حماس أيضاً أن تعترض أو توافق على هذا الترشيح.

(.....)

• لماذا الإصرار على رفض سلام فياض، فيما الطرف الآخر يرى إن وجوده سيجعل الحصار أقل وطأة، بالنظر إلى علاقته مع الغرب؟

- نحن نتطلع إلى إنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة تخرجنا من الأزمة. ليست الحكومات الفلسطينية هي من يجلب الحصار، فالحصار فرض فرضاً على الشعب الفلسطيني. لكننا، برغم ذلك، حريصون على عدم استخدام أي حكومة فلسطينية كذريعة لفرض الحصار على الشعب الفلسطيني. هذا هدف مشترك، ولكن لا بد من أن يكون ضمن إطار التوافق، مع التشديد على أن الشعب الفلسطيني لا يمكن اختصاره في شخص واحد.

النقطة الثانية، هي أن سلام فياض كان عنواناً للانقسام، فقد كانت هناك حكومتان (الأولى في الضفة الغربية برئاسة فياض، والثانية في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية)، وإذا ما نظرنا إلى المسألة من حيث الشكل، نتساءل: ما معنى وجود مصالحة إذا تم تغييب حكومة وتثبيت أخرى؟ النقطة الثالثة، هي ما واجهته المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية من معاناة في ظل حكومة سلام فياض، بعدما انخرط في مخطط حقيقي لمواجهة المقاومة. وبالتالي لا يعقل في ظل المصالحة أن نقبل بمن كان جلدانا، ومن لاحقنا في السجون، ومن أقي بالجنرال كيث دايتون.

النقطة الرابعة، هي أن سلام فياض هو مرشح الرئيس عباس، وقد جاء بهذا الترشيح من اللجنة المركزية، فيما حقيقة الموقف أن فتح تريد رئيساً للحكومة غير سلام فياض، وما يؤكد ذلك أن أحداً من الأخوة في فتح لم يعترض على استبعاده خلال الحوارات.

#### • ما هو تصوركم لشكل التسوية في ما يتعلق بهذه العقدة؟

- المسألة أسهل مما قد يتصوره كثيرون. هناك من الكفاءات الفلسطينية العشرات، لا بل المئات، ممن يصلح أن يكون أحدهم رئيساً للوزراء، فلماذا الإصرار على شخص واحد؟ نحن منفتحون على الجميع، ولسنا متعنتين في الاختيار، ولم نضع شروطاً.  
(.....)

#### • كيف استقبلت حركة حماس خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما حول حدود العام 1967؟

- هذا الخطاب ألقى ونحن في موسكو. المستضيف الروسي استبشر خيراً به، وقال لنا انظروا إلى إيجابيات الخطاب، فتلك المرة الأولى التي يأتي فيها أوباما على ذكر حدود العام 1967، فأجبت: انتظر 24 ساعة، إذا لم يغير أوباما كلامه، نستطيع أن نحمل كلامك محمل الجد. في اليوم التالي، تحدث أوباما أمام لجنة "أيباك"، وغير بالفعل موقفه. نحن ندرك أن المواقف الأميركية غير ثابتة، فهي تتغير بحسب الموقف الإسرائيلي، كما أنها في أغلب الأحيان مواقف موسمية، فما يقال قبل الانتخابات غير ما يقال بعدها. ويجب أن يعلم الجميع أن أميركا محكومة بقضايا متعددة في سياستها الخارجية، ولا سيما في ما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط (اللوبي الصهيوني، السياسات السابقة، قوانين الكونغرس، الانتخابات.... إلخ).

(.....)

#### • كيف تنظرون إلى ما يجري اليوم في سوريا؟

- نعتقد أن التركيز على الحل السياسي والحوار الوطني الجدي سيشكل معالم الخروج من الأزمة الحالية. لن تكون الأوضاع في سوريا في المستقبل بالشكل الذي كانت عليه في الماضي. هناك

خطوات إصلاحية بدأت منذ 2005، وتأخرت نحو ست سنوات، ولكنها أصبحت موضوعة على الطاولة، وبشكل سريع، بسبب الأحداث التي جرت. نعتقد أن الشعب السوري يستحق الكثير، ويعلم تماماً مدى الاستهداف على سوريا من ناحية، ومدى المصلحة المرتبطة بالمضي في خطى الإصلاح والتغيير من ناحية أخرى، ونأمل في أن تصل كل هذه الأمور إلى نهاية ترضي كل الشعب السوري.  
(.....)

## وثيقة رقم 165 :

### البيان الختامي للمؤتمر السادس للتجمع الوطني الديمقراطي حول الثورات العربية ووضع القضية الفلسطينية<sup>165</sup>

25 حزيران/ يونيو 2011

عقد التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمره السادس يومي الجمعة والسبت 24-25.6.2011، في قاعة العوادية في مدينة شفاعمرو. شارك في المؤتمر المئات من المندوبين، الذين جرى انتخابهم في فروع الحزب في كافة أنحاء البلاد. جرى في المؤتمر نقاش مستفيض حول القضايا السياسية والتنظيمية، وانتخب المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية ولجنة المراقبة المركزية، واتخذ المؤتمر سلسلة من القرارات، وأقرّ تعديلات في نظامه الداخلي.

بعد انتهاء مداواته صدر عن المؤتمر بيان ختامي جاء فيه:

على الصعيد المحلي:

يدعو التجمع جماهير شعبنا للالتفاف حول الحركة الوطنية وفي مركزها التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الذي يربط القومي باليومي، والقومية بالديمقراطية، والذي أثبت منذ إقامته أنه يمثل بمواقفه الغالبية العظمى من جماهيرنا. لقد أصبح التجمع الوطني عنوان المرحلة وحامل مشروع المستقبل لأهلنا الصامدين في وطنهم.

يدعو المؤتمر هيئات الحزب المنتخبة إلى اتخاذ خطوات عملية لمواجهة المخطط الحكومي الرامي إلى ترحيل أهلنا عن القرى المسماة "غير معترف بها" وإلى الاستيلاء على مئات الآلاف من الدونمات، التي تشكل الاحتياطي الوحيد المتبقي للجماهير العربية الفلسطينية في الداخل. واعتبر المؤتمر المخطط الحكومي وتعيين الجنرال يعقوب عميدورور، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وصياً ومشرفاً على تنفيذ مخطط الاقتلاع والمصادرة، بمثابة إعلان حرب على أهلنا في النقب. وأكد المؤتمر على رفضه لتوصيات ومقترحات لجنة "غولديبرغ" ولجنة "برافر" واللجان الحكومية المختلفة بكافة مسمياتها، والتي تهدف كلها إلى فرض تسويات مجحفة، فالتسوية الوحيدة المقبولة هي الاعتراف الكامل بملكية أصحاب الأرض على أراضيهم والاعتراف بـ"القرى غير المعترف بها" وتقديم الخدمات لها بلا شروط.

يؤكد المؤتمر على مشروع التجمع لتنظيم الجماهير العربية كأقلية قومية متماسكة ومبلورة لها مؤسساتها الوطنية وهيئاتها الشعبية والقيادية، وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى المبادرة لإطلاق حملة